

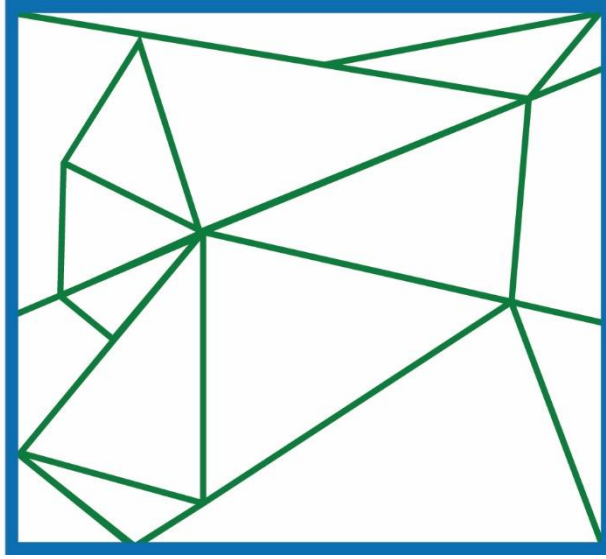
## "سنوات بلا أثر"

تقرير خاص يسلط الضوء على معاناة ذوي المختفين قسراً في سوريا

## عن منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة:

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة هي منظمة سورية مستقلة، غير حكومية وغير ربحية. تضم العديد من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان من السوريين و السوريين على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، كما تضم في فريقها المؤسس أكاديميين من جنسيات أخرى. تعمل المنظمة من أجل (سوريا) التي يتمتع فيها جميع المواطنين والمواطنات بالكرامة والعدالة وحقوق الإنسان المتساوية.

سوريون  
من أجل  
الحقيقة  
والعدالة  
Syrians  
For Truth  
& Justice



## حول منظمة العدالة من أجل الحياة في سوريا:

منظمة العدالة من أجل الحياة JFL هي منظمة سورية مستقلة، غير حكومية غير ربحية، تضم العديد من الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان من السوريين والسوريين على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم. تعمل على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان لأجل الاستفادة منها في المرحلة المقبلة التي تلي الحرب، حيث تستخدم الأدلة المجمعة والمدققة بعناية في عمليات المصالحة والعدالة الانتقالية. كذلك تعمل المنظمة بشكل مستمر على حملات مناصرة حقوق الإنسان للوصول للسلام المنشود.

منظمة العدالة من أجل الحياة  
Justice for life Organization





## الفهرس

3.....	خلفية
4.....	التوصيات
9.....	المنهجية والتحديات
9.....	مقدمة
11.....	آثار عملية الاختفاء القسري
30.....	الإطار القانوني
34.....	ملحق: لقاء مع سليمان العيسى المدير التنفيذي لمنظمة حماية حقوق الإنسان



## خلفية:

يصادف يوم 30 آب/أغسطس من كل عام **اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري**، حيث قرّرت الجمعية العامة بتاريخ 21 كانون الأوّل/ديسمبر 2010 اعتماد **الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري** وذلك في قرارها رقم **65/209**، بعد توقيعها من قبل العديد من الدول وتصديقها كذلك، كما قررت أن تعلن 30 آب/أغسطس يوماً دولياً لضحايا الاختفاء القسري يحتفل به اعتباراً من عام 2011.

تنص الاتفاقية على عدد من الضمانات الإجرائية للحيلولة دون اختفاء الأشخاص، من بينها ضرورة الإبقاء على كل شخص محروم من حريته في مكان رسمي، وتقييده في سجل، وتسجيل كل تنقلاته، والأهم من ذلك أنها تنص على لزوم السماح لكل محروم من حريته بأن يكون على صلة بالعالم الخارجي، وأن يكون خاصّةً على اتصال بعائلته ومستشاره القانوني، كما يكون للعائلة والمستشار القانوني حقّ الحصول على معلومات عن الاحتجاز ومكان وجود الشخص.

إن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري هي الاتفاقية الأولى التي تقرّ بأن مفهوم "ضحايا الاختفاء القسري" لا يقتصر على المختفين فحسب بل يشمل أقرباءهم أيضاً. وتتعترف الاتفاقية أيضاً بحقّ العائلات في معرفة مصير أقربائهم وحقّ "ضحايا الاختفاء القسري" في التعويض عن الضرر الذي ألمّ بهم.<sup>1</sup>

لقد أصبح الاختفاء القسري مشكلة عالمية ولم يعد حكراً على منطقة بعينها من العالم. فبعدما كانت هذه الظاهرة في وقت مضى نتاج دكتاتوريات عسكرية أساساً، يمكن اليوم أن يحدث الاختفاء القسري في ظروف معقدة لأيّ نزاع داخلي، أو يُستخدم بالأخص كوسيلة للضغط السياسي على الخصوم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الاختفاء القسري: اتفاقية الأمم المتحدة "إنجاز كبير" يبعث أملاً جديداً، اللجنة الدولية للصليب الأحمر: <https://www.icrc.org/ara/resources/documents/interview/convention-enforced-disappearance-interview-201206.htm>

<sup>2</sup> مدوّنة الأمم المتحدة: اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري: <http://www.un.org/ar/events/disappearancesday>



## التوصيات

### • إلى الناجين من الاختفاء القسري والمفرج عنهم:

- 1- مشاركة أسماء المختفين والمعتقلين الذين صادفهم سواءً في المكان الذي كان محتجزاً فيه، أو في الأماكن التي تمّ نقله إليها، مع ذوي المعتقلين وأقاربهم بشكل دقيق وذكر تاريخ آخر مشاهدة ومكان لهم.
- 2- التعاون مع المنظمات المحليّة والدوليّة ذات المصدقيّة العالية من أجل توثيق مشاهداتهم خلال فترة الاحتجاز، سواءً لغايات النشر الفوريّة/المناصرة أو التوثيق من أجل ملاحقات قضائيّة في المستقبل.
- 3- يجب على المختفين السابقين والناجين عدم الاستهانة بتأثيرات تجارب الاختفاء والاعتقال والتعذيب وخاصّةً عندما تكون فترة الاختفاء طويلة، حيث يجب أن يخضع الناجي لجلسات تقييم من قبل مختصين ليتمّ تحديد مستوى الضرر والبدء بإجراءات علاجية وتدخّلات طبيّة مناسبة.

### • إلى ذوي ضحايا الاختفاء القسري:

- 1- يجب ضمان توثيق حالة الاختفاء بشكل كامل، والنظر في إمكانية مشاركة معلومات المختفي مع الجهات المحليّة والدوليّة ذات المصدقيّة العالية، عندما لا يؤثّر هذا الفعل على أمانهم أو أمان المختفي نفسه.
- 2- المحافظة على جميع الأوراق الثبوتية الرسميّة الخاصّة بالشخص المختفي (البطاقة الشخصية، شهادة القيادة، جواز السفر، دفتر عائلة، شهادات جامعيّة، دفتر الخدمة العسكريّة، وكالة في حال وجودها... إلخ).
- 3- المحافظة على المعلومات المرتبطة بالحالة الطبيّة للمختفي مثل (معلومات عن حالة الأسنان إن وجدت، صورة شعاعية، تقرير طبي، تحليل... إلخ)، وكذلك معلومات عن أمتعة الشخص المختفي التي كان يحملها لدى اختفائه، والملابس التي كان يرتديها، وأيّة معلومات مميّزة أخرى.
- 4- محاولة نقل الأملاك المنقولة والغير المنقولة للمختفي إلى أفراد أخرى من العائلة خاصّةً في حال وجود وكالة عامّة مثل (عمليات نقل الملكية، عمليات سحب الأموال من حساب بنك...) حيث يتم عادةً الحجز على الأملاك المنقولة والغير المنقولة للمعتقلين بعد اتهامهم بالتهمة المتعلّقة بالإرهاب من قبل النظام حيث تتمّ مصادرة هذه الأملاك.



5- التعاون مع ذوي مختفين آخرين من أجل تشكيل جمعيات مؤازرة ومناصرة فيما بينهم، للقيام بأنشطة تساعد في كشف مصير أولادهم، ويمكنهم من خلال هذه الجمعيات على سبيل المثال لا الحصر تبادل المعلومات الحقيقية حول عمليات كشف المصير، وجلسات دعم نفسي متبادل.

6- القيام بعملية الاستفسار القانوني بشكل صحيح من خلال محامين معروفين بنزاهتهم وعدم ابتزازهم للأهالي، حتى يتمكنوا من القيام ببعض الممارسات الصحيحة فيما يتعلق بموضوع البحث عن المختفين، ومشاركة قصص النجاح في معرفة مصير أبنائهم مع عائلات مختفين آخرين، وتحذير العائلات الأخرى من الأشخاص أو الجهات الذين يقومون بعمليات الابتزاز.

• إلى مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة (ستيفان ديستورا):

1- الضغط على الوفود المتفاوضة وتحديدًا وفد الحكومة السورية من أجل الكشف عن مصير عشرات الآلاف من المختفين قسرياً لديهم، وخاصةً ممن يتم عرضهم على المحاكم الميدانية العسكرية.

2- اتخاذ موقف واضح من عمليات الاعتقال التعسفي التي يعقبها اختفاء قسري من أجل المبادلات بين الأطراف المتنازعة، حيث يكون الشخص المدني هو وقود هذه العمليات.

3- جعل قضية المختفين مرتكز أساسي خلال محادثات الآستانة وجنيف.

4- مطالبة الوفود المتفاوضة وتحديدًا وفد الحكومة السورية منح مراقبين دوليين معترف بهم إمكانية الوصول إلى جميع مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية دون إخطار مسبق.

• إلى الحكومة السورية والجماعات المسلحة:

أ- إلى الحكومة السورية:

1- وقف جميع عمليات الإعدام بحق المحتجزين وخاصةً من الذين يتم عرضهم على محاكم الميدان العسكرية.

2- وقف تحويل المحتجزين إلى محكمة الميدان العسكرية، والمحاكم غير القانونية الأخرى مثل محكمة مكافحة الإرهاب، واعتبار الأحكام الصادر عنها أحكاماً باطلة.



- 3- عدم إتلاف الوثائق والثبوتيات الخاصة بالمختفين قسرياً والمعتقلين.
- 4- نقل جميع المحتجزين إلى أماكن احتجاز معروفة / معترف بها، والسماح بالزيارات في السجون للأهالي واللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجان المختصة.
- 5- السماح للجنة التحقيق الدولية المستقلة حول سوريا بإجراء تحقيقات نزيهة حول الانتهاكات الحاصلة في سوريا.
- 6- محاسبة المسؤولين عن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء العادل والمستقل.
- 7- ضمان تسجيل بيانات جميع المحتجزين، وإبلاغ جميع المحتجزين ببواعث احتجازهم، وإعادة النظر بصورة دورية ونزيهة في دوافع احتجازهم، وضمان حصول جميع المحتجزين على الرعاية الصحية اللازمة.
- 8- القيام بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وإدراج جريمة الاختفاء القسري في القانون المحلي يشمل تعريفها جميع الأفعال المجرمة في الاتفاقية، والقبول باختصاص اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري.
- 9- إنشاء جهة حكومية مختصة تقوم بإدارة سجلات المحتجزين والردود على استفسارات ذويهم.
- 10- اتخاذ الإجراءات التي تكفل لجميع المشاركين في البحث عن ضحايا الاختفاء القسري، ولا سيما ذوي وأقارب المحتجزين الحماية من سوء المعاملة، والتهريب، والانتقام، والاعتقالات، والاختفاء القسري.
- 11- التأكد من حصول الناجين من الاختفاء القسري والمفرج عنهم وذوي الضحايا المتوفين وأقاربهم على تعويض - ويشمل ذلك التعويض المادي وإعادة التأهيل وإعادة الممتلكات وضمان عدم تكرار حدوث هذه الجريمة مرة أخرى، ومحاسبة من قام بارتكاب هذه الجرائم.

#### ب- إلى الجماعات المسلحة:

- 1- وقف جميع عمليات الاختفاء القسري، وكشف مصير المختفين لديهم.
- 2- تسليم قوائم بأسماء المخطوفين والمختفين إلى ذوي المختفين والمنظمات الدولية ذات المصداقية العالية.



- 3- تسجيل أسماء وبيانات جميع المحتجزين لديهم ونقل جميع المحتجزين إلى أماكن احتجاز معروفة / معترف بها.
- 4- إبلاغ المحتجزين في أسرع وقت بأسباب احتجازهم، وإتاحة سبل الاتصال مع العالم الخارجي، وضمان حصولهم على حق الدفاع عن أنفسهم، وإتاحة حق الطعن في مشروعية احتجازهم.
- 5- وقف عمليات الإعدام بحق المحتجزين لديهم.
- 6- وقف عمليات الخطف والاعتقال التعسفي لأجل المبادلة على معتقلين آخرين لاحقاً.

#### • إلى المنظمات السورية العاملة في مجال حقوق الإنسان والتوثيق:

- 1- خلق نظام مشاركة يتيح استكمال معلومات جميع المختفين في سوريا بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذا الفعل، وعن انتماء أو هوية أو منطقة أو طائفة أو قومية الضحية. قد يكون ذلك عن طريق إنشاء قاعدة بيانات وطنية للمختفين تتضمن معلومات أساسية تساعد في تحديد أماكن الأشخاص المختفين، مثل الحمض النووي الخاص بأقارب المختفين، والأدلة التي تثبت تورط الجهات الفاعلة في الدولة أو الجماعات المسلحة في الاختفاء القسري، والتحقيقات التي قد تم فتحها في القضية. وينبغي أن تكون معايير جمع هذه البيانات موحدة بين المؤسسات ذات الصلة لضمان فاعلية قاعدة البيانات.
- 2- ربط الناجين من الاختفاء القسري بمنظمات الدعم النفسي المختصة من أجل مساعدتهم وتقديم الدعم النفسي.
- 3- توعية الناجين من الاختفاء القسري بحقوقهم بموجب القوانين الدولية أو المحلية، وتوثيق مشاهداتهم خلال فترة الاحتجاز، وتوعيتهم بالإجراءات السليمة والقانونية التي يجب اتباعها من أجل توفير فرص أفضل لملاحقات قضائية في المستقبل.
- 4- توعية ذوي المختفين بالإجراءات السليمة والقانونية في عملية البحث عن المختفين سواء عن طريق آليات الأمم المتحدة أو الآليات الأخرى المتاحة (الدولية والوطنية).





5- تقديم المساعدات القانونية لذوي وأقارب المفقودين وضحايا الاختفاء القسري وتسهيل الوصول إلى هذه المساعدات.

#### • إلى المنظمات الدولية الحقوقية:

- 1- إنشاء مزيد من التقارير والأبحاث بخصوص المختفين قسرياً في سوريا.
- 2- المناصرة ضد مرتكبي هذه الجريمة لضمان حقوق المختفين قسرياً والضغط على حكوماتهم لحماية المختفين قسرياً في سوريا.
- 3- التعاون مع المنظمات السورية المحلية في كل ما سبق، من خلال تمويلها وبناء قدراتها على التعامل مع جريمة الاختفاء القسري.

#### • إلى الحكومات والمنظمات المانحة:

- 1- رعاية برامج الدعم للمختفين أنفسهم مادياً ومعنوياً.
- 2- خلق مشاريع مخصصة لدعم أهالي المختفين قسرياً مادياً ومعنوياً ومهنياً بسبب غياب المعيل.
- 3- التحقيق مع ومقاضاة أعضاء القيادة العسكرية والمدنية السورية المشتبه في ارتكابهم لجرائم دولية تتعلق بالاختفاء القسري والاختطاف بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية ووفقاً لقوانينهم الوطنية.
- 4- دعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتي قد تشمل الاختفاء القسري والاختطاف.
- 5- تسليط الضوء على هذه الجريمة في خطاباتهم في المحافل الدولية والمحلية، وعدم اسقاطها.
- 6- تمويل المنظمات التي تعمل على قضايا المختفين قسرياً.
- 7- الضغط الدبلوماسي على الحكومة السورية للإفراج وضمان حقوق المختفين قسرياً.



## المنهجية والتحديات:

اعتمد هذا التقرير على 25 شهادة ومقابلة، قامت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بإنجاز 22 شهادة وقصة، بينما قامت منظمة العدالة من أجل الحياة (الشريكة في إعداد هذا التقرير) بإنجاز 3 شهادات، حيث تمت مقابلة ذوي المختفين وعائلاتهم للوقوف على الآثار التي ترتبت على اختفاء أبنائهم، وقام الفريق المكلف بإعداد التقرير بمراجعة العديد من المصادر الأخرى سواء تلك التي تتحدث عن ظروف الاختفاء نفسه، أو الآثار المترتبة عليه، حتى يكون هذا التقرير بمثابة جهد مكمل لجهود المنظمات المحلية السورية أو المنظمات الدولية والتي عملت بقضايا المختفين قسرياً في سوريا.

كان من أبرز التحديات التي واجهت فريق العمل، أنّ العديد ممن تمّ التواصل معهم من ذوي المختفين (عدا عن الذين وافقوا) رفضوا الإدلاء بأي شهادة خوفاً على أنفسهم بالدرجة الأولى وعلى حياة المختفين بالدرجة الثانية. في حين قَبِلَ العدد المذكور آنفاً. وكان من بين التحديات صعوبة الوصول إلى شهادات تخص النساء المختفيات، لأسباب عديدة منها رفض الأهالي بالتصريح عن اختفاء النساء خوفاً من "العار".

وكانت من بين التحديات التي واجهت فريق العمل أيضاً عدم معرفة الأهل بأي تفاصيل عن اختفاء / اختطاف أبنائهم، وعدم متابعتهم القضية بالشكل الصحيح.

## مقدمة

تشكّل أرقام المختفين قسرياً في سوريا واحدة من أكبر الأرقام المتداولة في منطقة الشرق الأوسط، ورغم أنّ الأجهزة الأمنية السورية دأبت على إخفاء عشرات آلاف السوريين بشكل قسري عقب انتفاضة العام 2011، إلا أنّ تاريخ الاختفاء القسري في سوريا يعود إلى عقود سابقة سواء خلال فترة الثمانينيات أو العقود التي سبقتها.

وما فتأت أطراف النزاع في سوريا على استخدام سلاح الاختفاء القسري كأداة للترهيب وسحق المعارضين أو المخالفين بصورة ممنهجة ومدروسة بشكل كبير.

ويرافق حالات الاختفاء القسري انتهاك جملة من حقوق الإنسان الأخرى، سواء التي تسبق عملية الاختفاء نفسها مثل انتهاك الحق في أمن الشخص وكرامته، وانتهاك عدم تعرض الأشخاص للاعتقال التعسفي. ولا تقتصر الانتهاكات المرافقة لحالات الاختفاء القسري على الفترة التي تسبق الاختفاء، بل تتعداها إلى جملة من الانتهاكات أثناء عملية الاختفاء



نفسه خاصةً تلك الانتهاكات التي تؤكّد على حقّ المحتجزين في عدم التعرض للتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وحقّهم في توفير ظروف إنسانية في الحجز، وحقّهم في أن تكون لهم شخصية قانونية وأن يحصلوا على محاكمة عادلة.

أمّا الانتهاكات التي يمكن الحديث عنها بعد عملية الاختفاء نفسها فبعضها متعلّق بالحق في تكوين حياةٍ أسرية، والحق في الحياة نفسها وخاصةً في حالات مقتل الضحية سواءً بسبب التعذيب أو بسبب ظروف الاعتقال والتجويد وغيرهم.

وبالرغم من عدم وجود أرقام دقيقة حول عدد الذين قضاوا بعد اختفائهم في سوريا إلا أنّ مراكز التوثيق والمنظمات المحلية تتحدّث عن عشرات آلاف الحالات بين مختفين وأشخاص قضاوا تحت التعذيب.

يحاول هذا التقرير -إضافةً إلى كونه يوثق حالات لمختفين قسرياً- التركيز على آثار وتأثيرات الاختفاء القسري سواءً على الضحية نفسها، أو على ذويها بشكل أساسي (الأم، والأب، والأخوة، والزوجة، والأولاد، والأقارب، والأصدقاء، وغيرهم)، وسوف يسلط هذا التقرير الضوء بشكل أكبر على الآثار النفسية، والمادية، والقانونية، والاجتماعية على أهالي المفقودين بشكلٍ خاص.



## آثار عملية الاختفاء القسري:

### أ- الآثار على المختفي نفسه:

ترافق عملية الاختفاء القسري جملةً من الانتهاكات الجسدية والنفسية والاجتماعية على الضحية أو المختفي نفسه، فعادةً ما تحدث عملية الاحتجاز بشكل تعسفي مترافقةً مع كمية كبيرة جداً من الإهانات اللفظية والشتائم والضرب والتعذيب، ويحدث هذا كله قبل بدء عملية "التحقيق" والتي عادةً ما تشهد عمليات تعذيب رهيبية تفضي في أحيان كثيرة إلى الموت. وتكاد لا تخلو قصة أي معتقل من عمليات تعذيب وسوء معاملة تفضي أحياناً إلى الإعاقة الدائمة.

وقد استطاعت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة توثيق العشرات من شهادات وقصص لمعتقلين داخل أقبية الأجهزة الأمنية السورية أو أطراف النزاع الأخرى، ففي [تقرير تم نشره](#) بشهر حزيران/يونيو 2017 حول مركز احتجاز "حميدة الطاهر" في محافظة درعا، أكد جميع شهود العيان الذين تمت مقابلتهم تعرضهم لعمليات تعذيب بشعة، عدا عن المشاهدات التي رافقت عملية الاحتجاز من تعذيب واغتصاب وإهانات للمحتجزين الآخرين.

وفي تقرير آخر نشرته سوريون من أجل الحقيقة والعدالة في حزيران/يونيو 2017 تحدّث ناجون في [تقرير خاص في اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب](#) عن أهوال مراكز الاحتجاز وسوء المعاملة الذي تعرض له المحتجزون.

"صفوان أحمد القطيني" أحد المختفين قسراً على يد الأجهزة الأمنية السورية، وهو من أبناء مدينة خان شيخون في محافظة إدلب، والذي تمّ اعتقاله من قبل جهاز المخابرات الجوية من منزله وأمام زوجته التي وصفت<sup>3</sup> لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة لحظات الاعتقال وكيف قام الضابط المسؤول عن الدورية بخلع باب غرفة نوم صفوان وإلقاء القبض عليه وضربه أمام عائلته، إضافةً إلى تهديد الزوجة بالقتل.

وبحسب ابن خال صفوان الذي أعتقل معه وأخلي سبيله لاحقاً، فإنّ جميع الموقوفين تمّ تحويلهم لاحقاً إلى فرع الأمن العسكري في محافظة إدلب، وأضاف بأنّ صفوان قد تعرض لعمليات تعذيب وحشية، حيث بدأوا بتعذيبه نفسياً في البداية، ثمّ انهالوا عليه بالضرب، وعند بداية عملية التحقيق قام عناصر الأمن العسكري باقتلاع عين صفوان اليمنى وكسر ظهره واقتلاع أطراف قدميه، وعانى الكثير من الآثار النفسية جراء عملية

<sup>3</sup> تمّ إجراء هذه المقابلة في تاريخ 2017/7/19 عبر الإنترنت مع زوجة المختفي صفوان القطيني.



التعذيب الوحشية التي تعرّض لها حيث كان يهذي أحياناً، ويضرب نفسه أحياناً أخرى، وعانى من مرض الجرب الجلدي المزمن إضافةً إلى الالتهابات.



صورة المختفي صفوان أحمد القطيني، المصدر عائلته



## ب- الآثار على ذوي ضحايا الاختفاء القسري:

تقول الفقرة (1) من المادة (24) في [الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري إنّه:](#)  
"يقصد بالضحية: الشخص المختفي وكل شخص طبيعي لحق به ضررٌ مباشر من جراء هذا الاختفاء القسري."

وعادةً ما يكون أفراد عائلة المختفي هم المتضررون المباشرين لهذا الاختفاء، سواءً أكانوا والدين، أو أشقاء، أو أزواج، أو أطفال، فتتقلب حياتهم رأساً على عقب خصوصاً عندما يكون المختفي هو المعيل الأساسي لهذه العائلة.

ويمكن تقسيم أبعاد المعاناة التي تعيشها عائلة المختفي إلى عناصر مختلفة:

### 1. البعد النفسي:

قال معظم الأهالي الذين تمّت مقابلتهم لغرض هذا التقرير إنّ الآثار النفسية للاختفاء هي من أصعب المعاناة على الإطلاق، ولا يمكن مقارنتها مع الآثار الأخرى سواءً المادية أو الاجتماعية. وتختلف هذه الآثار بحسب صلة القرابة، ففي حالة المختفي "وائل شروف"<sup>4</sup> والذي تمّ اعتقاله في شهر أيلول/سبتمبر 2013 والذي مازال مختفياً حتى اللحظة، فإنّ زوجته تعرّضت إلى انهيارٍ عصبي لدى سماعها خبر اعتقاله، ولم تستطع استيعاب ما حدث بعد ذلك، حيث سبّب اختفاء زوجها نقصاً عاطفياً واجتماعياً لديها، فانقطعت أغلب علاقاتها الاجتماعية بسبب اختفاء وائل، وأصبحت تعاني من العزلة لفترات طويلة، أما أولاد وائل فطغى عليهم الشعور بالحرمان والنقص بسبب غياب والدهم.

وفي حالة المختفي "محمد ديب محمد خالد بخور"<sup>5</sup> والذي تمّ اعتقاله في شهر حزيران/يونيو 2012 ومازال مختفياً حتى الآن، فقد كان أكثر المتأثرين باختفائه هي والدته، حيث دخلت في غيبوبة بعد اختفائه وكانت تهذي باسمه طوال الوقت، حتى أنّ الأطباء نبهوا على أخوة "محمد ديب" عدم ذكر اسمه أمامها وعدم التحدّث عن مصيره وكأنّه لم يكن موجوداً.  
لقد كان "محمد ديب" الابن الأكبر، والمعيل الوحيد لهذه العائلة، وعانت عائلته الكثير من المصاعب النفسية والمادية.

<sup>4</sup> تمّ إجراء المقابلة في تاريخ 16 تمّوز/يوليو 2017 بشكل شخصي مع شقيقة المختفي وائل شروف.  
<sup>5</sup> تمّ إجراء المقابلة في تاريخ 18 تمّوز/يوليو 2017 عن طريق الإنترنت مع أحد أفراد عائلة المختفي محمد ديب بخور.



صورة المختفي محمد ديب محمد خالد بخورة، المصدر عائلة المختفي



بئنا المعتقلين

June 14, 2016 · 6

بعض الأسماء التي تم التأكد من وجودهم في سجن المزة العسكري  
 محمد ديب محمد خالد بخورة دمشق  
 عبدالسلام دهام الحسن حماه  
 خالد ممدوح الأحديب حماه  
 زياد عبدالحميد بأطوس دمشق  
 محمد عبد الكريم العموري تلييسة  
 محمد فاروق الكود دمشق  
 هيثم ماهر الأبرش حمص  
 حمود خلف الحمود دير الزور  
 محمد يحيى عتيقي دمشق  
 فراس محمد وليد عجان دمشق  
 محمد يوسف زرزور دمشق  
 ممدوح محمود الشللة حمص  
 علاء عبدالله الزعبي درعا  
 عثمان موسى الخطيب درعا  
 فتيه اسماعيل مخير حمص  
 مهدي عزت البواب حمص  
 نرجو من الله ان يفرج عنهم  
 آخر مشاهدة منذ أسبوعين تقريبا  
 ماري توما للتوثيق والنشر #

صورة مأخوذة من صفحة على الفيسبوك ([صفحة بئنا المعتقلين](#)) تفيد بوجود محمد ديب محمد خالد بخورة في سجن المزة العسكري في صيف عام 2016 ولم تستطع سوريون من أجل الحقيقة والعدالة التحقق من صحة المعلومة

المختفي "نجم الدين الحسين"<sup>6</sup> الذي اعتقل من قبل عناصر تابعة لجبهة النصرة "هيئة تحرير الشام" في تاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2012 ومازال مختفياً حتى الآن، تحدّثت زوجته إلى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة عن أثر اختفائه على عائلته فقالت:

"سبب اختفاء نجم الدين صدمة نفسية كبيرة علينا، بقيت مصدومة على مدى أربع سنوات، غير قادرة على أداء مهامى اليومية والعيش حياة طبيعية، أمّا في السنة الأخيرة بدأت بالتأقلم قليلاً، حيث تسألني بناتي بشكل دائم وخصوصاً الصغيرة، أين أبي؟ نريد أبي... فتعاني العائلة من الصدمة، من الوحدة، من الفراق، والشوق لحنان الأب."

<sup>6</sup> تم إجراء اللقاء في تاريخ 19 تموز/يوليو 2017 عن طريق الإنترنت مع زوجة المختفي نجم الدين الحسين.





صورة المختفي نجم الدين الحسين، المصدر عائلته

وصف<sup>7</sup> عمّ الصحفي "برزان لياني" الذي تمّ احتجازه على يد قوّات الأسايش التابعة للإدارة الذاتية في تاريخ 13 أيار/مايو 2017 والذي ما يزال رهن الاعتقال حتى يومنا هذا، بأنّ الحالة النفسية لعائلة برزان بعد احتجازه كانت سيئة للغاية، حيث قال:

"قبل أن يكون برزان صحفياً أو ناشطاً، هو زوجٌ وأبٌّ لأطفالٍ صغار، ومن المعروف لدينا جميعاً مدى تعلق برزان بأطفاله وتعلقهم به، ولم يحدث أن غاب برزان عن بيته أكثر من يومين أو ثلاثة، حيث تمّر فتياته الصغار بوضع نفسي صعب خاصة بعد مرور شهر رمضان وقضائهم فترة العيد والدهم متحجز."

<sup>7</sup> تمّ إجراء المقابلة في تاريخ 18 تموز/يوليو 2017 عن طريق الإنترنت مع عمّ المختفي "برزان لياني" واسمه "محمود لياني".



صورة المختفي برزان لياني، المصدر عائلته

أما عائلة "برهان" من منطقة الزبداني في ريف دمشق التي تعرضت لكارثة إثر اعتقال ومقتل الأب "صلاح الدين برهان" على يد الجيش السوري وذلك في تاريخ 4 تشرين الأول/أكتوبر 2012، تحت التعذيب عقب اعتقاله مباشرة، فقد أصيبت بكارثة أخرى عقب اعتقال شقيق صلاح الدين "ديب محمد برهان" وابن صلاح الدين "محمد صلاح الدين برهان" وذلك بعد أربعة أيام فقط ممن وقوع حادثة الأب، ومن قبل نفس الجهة، وما زالا مختفيين إلى حد الآن.

أجرت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة مقابلة<sup>8</sup> مع "ميسون برهان" ابنة "صلاح الدين" التي أدلت بشهادتها متحدثّة عن أثر غيابهم قائلة:

"عائلتنا مكوّنة من خمسة فتيات وصبي واحد هو محمد، خسرنا والدنا وشقيقنا وعمّنا في ظروف أربعة أيام، أمي هي أكثر من يعاني فهي مكسورة نفسياً من ناحية فقدتها لزوجها وابنها، ودائماً ما تتذكّرهما عند كلّ تفصيلٍ صغيرٍ في حياتنا ونشاطاتنا اليومية، وتستيقظ أحياناً في منتصف الليل وهي تبكي وتصرخ، وقد

<sup>8</sup> تمّ إجراء هذه المقابلة في تاريخ 28 تموز/يوليو 2017 عن طريق الإنترنت مع أخت المختفي محمد صلاح الدين برهان.



عانت في السابق من انهيارٍ عصبيّ. دائماً ما نشعر أنّنا بحاجة ماسّة إلى معرفة مصيرهما، نحتاج إلى معرفة خبر منهما، هل هما على قيد الحياة؟ أموات؟ أين مكان احتجازهما؟ لقد أخبرنا شهود عيان على حادثة اعتقال أخي وعمّي، أنّ عناصر الجيش السوري قاموا بضرب أخي "محمد" عند اعتقاله على رأسه بواسطة أخمص السلاح، فداًئماً ما نتساءل ما هو أثر هذا الضرب على أخي؟ هل تمكّن من البقاء على قيد الحياة بعدها؟ هل فقد الذاكرة بسببها ولذلك هو مختفي؟ وهل يعقل أن لم يتعرّف عليهما ويشاهدتهما أيّ معتقل سابق تمّ الإفراج عنه؟



صورة لمفقودي عائلة برهان، المصدر عائلة المختفين



## 2. البعد المادّي:

لم تكن الآثار الماديّة التي أعقبت اختفاء أبناء العائلات الذين تمّت مقابلتهم لغرض هذا التقرير، أقلّ وطأةً من الآثار الأخرى، وخاصّةً في حالات كان فيها بعض المختفين بمثابة معيّلين رئيسيين ووحيدين للعائلة. عدا عن معاناة عائلات أخرى وخاصّةً تلك التي تعرّضت للابتزاز المالي أثناء عملية البحث عن مصير المختفين من أبنائهم.

"محمد" وهو اسم مستعار لأحد المختفين عند التنظيم الذي يطلق على نفسه اسم "الدولة الإسلاميّة" والمعروف باسم "تنظيم داعش"، حيث فضّل أهله الذين تحدّثوا لمنظمة العدالة من أجل الحياة<sup>9</sup> عدم التصريح عن أسمائهم خوفاً على أمنهم وأمن المختفي.

فقد كان "محمد" قد اختطف على يد عناصر "الدولة الإسلاميّة" في شهر حزيران/يونيو 2015، حيث اختفت آثاره بعد ذلك، ممّا خلف مصاعباً كبيرةً لدى العائلة، علاوةً على خسارة السيارة الخاصّة "بمحمد" ولاحقاً مصادرة منزلهم من قبل تنظيم داعش، ممّا اضطرّ العائلة إلى النزوح والعيش بخيمة في ظلّ جوعٍ وفقيرٍ مدقعين، ومازال اعتمادها الرئيسي على المساعدات التي يقدّمها لها الناس رغم أنّها كانت عائلة ميسورة الحال قبل حادثة الاختطاف.

وبحسب عائلة "محمد" فإنّ تأثيرات اختفائه ظهرت جليّة على أولاده أيضاً، فغالباً ما تراهم يمشون في الطرقات يسألون عن والدهم ويسألون المارة إن رأوا أباهم.

أما المختفي "زكريّا عبد المجيد أحمد" الذي اعتقله عناصر فرع المنطقة (الفرع 227) التابع لجهاز الأمن العسكري وذلك بتاريخ 10 تشرين الأوّل/أكتوبر 2012، فقد عانت عائلته<sup>10</sup> الكثير من الخسائر الماديّة التي بدأت باستيلاء عناصر الأمن على سيارة المختفي الخاصّة، تبعها استيلائهم على منزل العائلة. هذا عدا عن دفع العائلة الكثير من المبالغ الماليّة للسماسرة من أجل معرفة مصير "زكريّا"، فاضطّروا إلى بيع دراجتهم الناريّة في سبيل تأمين جزء من هذا المبلغ.

وما يزال اعتمادهم الرئيسي حتّى الآن على المعونات المقدّمة لهم من منظمة الأمم المتّحدة والتي لا تسدّ حاجة العائلة كلّها، خصوصاً بعد أن قام الطيران الحربي التابع للنظام السوري في العام 2015 بقصف منزل والد المختفي "زكريّا" برميلٍ متفجّر ممّا أدّى إلى إصابة أحد أبناء "زكريّا" المعيّلين بجروح خطيرة وعدم تمكّنه من دعم عائلته مادياً.

<sup>9</sup> تمّ إجراء هذه المقابلة في تاريخ 7 تمّوز/يوليو 2017 عن طريق مراسل منظمة العدالة من أجل الحياة.  
<sup>10</sup> تمّ إجراء المقابلة في تاريخ 19 تمّوز/يوليو 2017 عن طريق الإنترنت مع ابن المختفي زكريّا عبد المجيد أحمد.



صورة المختفي زكرياً عبد المجيد أحمد، المصدر عائلته

أمّا عائلة<sup>11</sup> المختفي "عبد الله مازن السعود" الذي تمّ اعتقاله من قبل عناصر الأمن العسكري بتاريخ 21 شباط/فبراير 2012، والذي مازال مختفياً إلى حدّ الآن، فقد تعرّضت إلى الكثير من عمليات الابتزاز المالي، فكانوا في كلّ مرّة يحاولون فيها إجراء عملية "التفويض" (وهي عملية البحث عن أسماء المطلوبين في قاعدة بيانات الأجهزة الأمنية السورية بغية معرفة وضعه ومكان تواجده) كانت كلفة هذه العملية (100) ألف ليرة سورية أي ما يعادل الـ\$500 دولار أمريكي آنذاك في كلّ مرّة، وكانت تتمّ هذه العملية عن طريق بعض المحامين، إضافةً إلى دفع العائلة الكثير من الرشاوي لبعض عناصر الشرطة العسكرية لمعرفة مصير "عبد الله". ويذكر أنّ عملية الابتزاز الأكبر التي تعرّضت لها العائلة كانت على يد أحد ضباط القصر الجمهوري ويدعى "عمار يونس"، الذي ادّعى قدرته على الإفراج عن "عبد الله"، حيث كان يقوم بتزوير بعض الأوراق التي تفيد بتحويل "عبد الله" بين الأفرع الأمنية، وادّعى أيضاً قدرته على وضع اسم "عبد الله" ضمن قوائم العفو الذي يصدر عادةً من رئيس الجمهورية. وعند قيام الأهل بتعيين محامي متابعة أوراق الضابط عمار، اكتشف هذا المحامي تزوير الضابط لهذه الوثائق، ونتيجةً لذلك قام الضابط باعتقال ذلك المحامي. وقد بلغ مجموع ما دفعه ذوو "عبد الله" لذلك الضابط مليونين ليرة سورية أي ما يقارب الـ\$10,000 دولار أمريكي آنذاك، وعاد الضابط لاحقاً وطلب من الأهل مبلغ عشرة ملايين ليرة سورية أي ما يقارب الـ\$50,000 دولار أمريكي آنذاك ولكن الأهل امتنعوا عن دفع هذا المبلغ بعد اعتقال المحامي.

<sup>11</sup> تمّ إجراء المقابلة في تاريخ 7 تموز/يوليو عن طريق الإنترنت مع والدة المختفي عبد الله وشقيقه.



صورة المختفي عبد الله مازن السعود، المصدر عائلته

أما عائلة "الحسين" المكوّنة من الأب "فاروق مصطفى الحسين" والأم "حسنا محمد المرهج" والابن "زياد فاروق الحسين" وسبع إناث وطفل، أصابت جميع أفرادها مصيبة كبيرة تسببت في قلب حياتهم رأساً على عقب، فقد كانت هذه العائلة تعيش حياةً مرفهة وسعيدة وتتمتع بمستوى مادي جيد، إلى أن قامت قوات الأمن التابعة للحكومة السوريّة باعتقال الأم "حسنا"، ثم تلاها اعتقال الأب "فاروق" ثم الولد الأكبر "زياد" بدون أي أثرٍ إلى الآن، وتمّ الحجز على عدّة منازل تملكها العائلة والكثير من الأملاك ومصادرة الأثاث، وتعرضت خمس من الفتيات إلى الاعتقال في فترات متناوبة إضافةً إلى المضايقات والإهانات، فبعد اختفاء الأم والأب والأخ، تمّ الحجز على 4 منازل مملوكة من قبلهم، ولم يسمح لأولادهم حتى باسترداد ما في المنازل من أثاث وأموال، فعانى هؤلاء الأولاد الأمرين من تشردٍ وفقيرٍ، وأصبحوا بدون أي سكنٍ أو مالٍ فجأةً، فاضطروا إلى ترك الدراسة والعمل حتى يؤمنوا لقمة عيشهم.



صورة المختفين الأب "فاروق الحسين" والأخ "زياد الحسين"، المصدر عائلة المختفين

أما الشاب "فرحان أحمد الحريري" الذي اعتقل بتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 من قبل جهاز الأمن العسكري ومازال مختفياً إلى الآن، فقد تحدّث<sup>12</sup> شقيقته إلى سوريّون من أجل الحقيقة والعدالة عن تفاصيل اختفائه وعن معاناة عائلته في غيابه قائلاً:

"في عام 2013 حاولنا التواصل مع أحد الوسطاء في مدينة اللاذقية، والذي كانت زوجته تعمل كضابط في جهاز الشرطة بأحد المراكز في دمشق، بغية معرفة مصير فرحان، حيث دفعنا مبلغاً وقدره خمسة ملايين ليرة سورية أي ما يساوي الـ\$50,000 دولار أمريكي آنذاك، وذلك بعد أن استطاع ذلك الوسيط إيهامنا أنه كان قد قام مسبقاً بإخراج معتقلين من الفرع (215) التابع لجهاز الأمن العسكري، والذي كنّا نعتقد أنّ "فرحان" محتجز فيه، فقمنا باستدانة هذا المبلغ من عدّة أشخاص، ولكن للأسف فقد قام هذا الوسيط بسرقة المبلغ في عملية احتيال، الأمر الذي زاد في ضائقنا المادية بشكل كبير وحتى الآن لم نتمكن من سداد هذا الدين إلى أصحابه."

<sup>12</sup> تم إجراء المقابلة في تاريخ 21 تموز/يوليو عام 2017 عن طريق الانترنت



صورة المختفي فرحان أحمد الحريري، المصدر عائلته

### 3. البعد الاجتماعي:

عانى الكثير من ذوي ضحايا الاختفاء القسري العديد من الآثار الاجتماعية عقب فقدانهم لأبنائهم، واختلفت هذه الآثار بين حالات طلاق، وعمليات ابتزاز وتحرش، ونبد العائلة اجتماعياً بوصفهم "بالإرهابيين أو الخونة"، وخوف عائلة المختفي على من تبقى من العائلة من أشقاء وأولاد، عدا عن اضطرارهم أحياناً إلى النزوح واللجوء إلى دولٍ أخرى.

زوجة المختفي "صفوان أحمد القطيني" وهو أحد المختفين قسراً، والذي تمّ اعتقاله من قبل جهاز المخابرات الجوية في تاريخ 30 آب/أغسطس 2011، ومازال مختفياً حتى الآن، قالت<sup>13</sup> إنّها قد عانت من العديد من المشاكل الاجتماعية التي نشبت بينها وبين أهل صفوان عقب اختفائه. ولاحقاً تعرّضت الزوجة إلى محاولات تحرش واستغلال مترافقة مع التهديد من قبل أحد عناصر فرع المخابرات الجوية ممن سرقوا هاتفها يوم اعتقال "صفوان" حيث كان ذلك العنصر يتحايل عليها ويطلب منها مقابلتها

<sup>13</sup> تمّ إجراء هذه المقابلة في تاريخ 2017/7/19 عبر الإنترنت مع زوجة المختفي "صفوان القطيني".





ومجيئها إلى أحد الأفرع الأمنية والذي كان يخدم فيه العنصر، مما اضطرّ الزوجة إلى اللجوء إلى تركيا تحت ضغوط الابتزاز والتهديد.

أما المختفي "شحادة حاج حسين" والذي أقتيد من منزله في مدينة اللاذقية إثر مدهامة من قبل عناصر الأمن العسكري في تاريخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2011 وما زال مختفياً حتى الآن، فقد كان لاعتقاله وقع شديد على عائلته، خصوصاً والدته التي تعرّضت لانهايار عصبي، واكتئاب مزمن، وذلك بحسب والده الذي أدلى بشهادته<sup>14</sup> لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة.

أما زوجة شحادة وبعد مرور ثلاث سنوات على اختفائه فقد انتقلت للعيش مع أهلها بعد أن فقدت الأمل بعودة زوجها، ثمّ طلبت الطلاق في المحكمة واعتبر القاضي شحادة بحكم الغائب الذي لا ترجى عودته، وتزوجت رجلاً آخر في وقت لاحق.

<sup>14</sup> تمّ إجراء المقابلة في تاريخ 13 تمّوز/يوليو 2017 في مقابلة شخصية لأهل المختفي "شحادة حاج حسين" في منزلهم.



صورة المختفي شحادة حاج حسين، المصدر عائلته

بعد اعتقال الأم والأب والابن الأكبر من عائلة الحسين التي تمّ سرد قصّتها آنفاً، بقيت الفتيات بدون معيل، وبحسب شهادة<sup>15</sup> أحد أفراد عائلة "الحسين" لسوريين من أجل الحقيقة والعدالة، فقد تعرضت فتيات العائلة إلى الكثير من المضايقات وتحديداً على الحواجز الأمنية المنتشرة في الحي، فكانوا يصفونهنّ "بالإرهابيات"، كما حاولوا استغلالهنّ جسدياً والتحرّش بهنّ واستدراجهنّ بالوعود الكاذبة، كوعدهنّ بمعلومات عن مصير أهلهنّ إذا قامت إحدى الفتيات بزيارتهم، ولكن الفتيات كن دائماً ما تتجنّبن مثل هذه المواقف، واضطرّ بعضهنّ إلى النزوح أو اللجوء إلى دول الجوار بسبب هذه الضغوط.

<sup>15</sup> تمّ إجراء اللقاء في يوم 20/7/2017 عن طريق الإنترنت مع أحد أفراد عائلة الحسين.



بحسب شهادة<sup>16</sup> أحد أفراد عائلة المختفي "محمد ديب محمد خالد بخورة" الذي اعتقل في شهر حزيران/يوليو 2012 وما يزال مختفياً، فإنّ زوجة "محمد ديب" التي تزوّجته قبل أربعة أشهر من اعتقاله، طلبت الطلاق بعد اختفائه بأسبوع، حيث أخبرت أهله أنّها غير مستعدّة لانتظاره بحسب معرفتها بحالات الاختفاء القسري وعدم معرفة مصير المختفين.

أمّا "باسل بكداش" الذي تمّ اعتقاله من قبل المخابرات الجوية في شهر آذار/مارس 2011 وما يزال مجهول المصير حتّى الآن، وبعد مرور ثلاث سنوات من اختفائه أي في العام 2014 قامت زوجته برفع "دعوى تفريق" على زوجها المختفي بسبب غيابه لأكثر من ثلاث سنوات لدى القاضي الشرعي في اللاذقية الذي قام بخلعها "تطليقها"، ثمّ تركت طفلتيها عند أهل "باسل" وذهبت إلى العيش مع أهلها، لتتزوج لاحقاً، وبعد زواجها طالبت بالطفلتين لتربيتهما، فلجأ أهل "باسل" إلى القضاء من أجل منع ذلك ونجحوا بالأمر، والآن يهتمّ والدا "باسل" بابنتيه ويحاولان تعويضهما عن رعاية الأب وحنان الأم، وذلك بحسب والده الذي أدلى بشهادته<sup>17</sup> إلى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة.



صورة المختفي باسل بكداش، المصدر عائلته

<sup>16</sup> تمّ إجراء المقابلة في تاريخ 18 تمّوز/يوليو 2017 عن طريق الإنترنت مع أحد أفراد عائلة المختفي "محمد ديب محمد خالد بخورة".

<sup>17</sup> تمّ إجراء المقابلة في تاريخ 16 تمّوز/يوليو 2017 في منزل والد المختفي "باسل بكداش" في مخيم الوافدين في ريف اللاذقية



#### 4. البعد القانوني:

عانى ذوو المختفين قسراً من بعض المشاكل القانونية أحياناً والناجمة عن فقدان أبنائهم، حيث واجه بعض الأهالي مشكلة التصرف بعقار مملوك للمختفي على سبيل المثال، وذلك بغية سداد الديون أو تعويض غياب المعيل. وفي حالات أخرى عانى الأهالي من فقدان بعض الأوراق الثبوتية والتي اختفت بصحبة المفقود نفسه، وتكمن الصعوبة في أنّ بعض الوثائق لا يمكن الحصول على نسخ مطابقة لها أو استخراج نسخ مشابهة في ظل غياب المفقود مما يؤثر سلباً على حياة ذويه وعائلته.

ففي حالة اختفاء "عمر محمد الدوش" والذي أُعتقل من قبل جهاز الأمن العسكري في تاريخ 14 نيسان/أبريل 2013، واجهت العائلة مصاعب قانونية جمة عندما تمّ اعتقاله مع سيارته وحقيبته الخاصة التي كانت تحتوي على جميع الأوراق الثبوتية الخاصة بممتلكاته من بيوت وعقارات علاوةً على أنّه كان يعمل في تجارة العقارات. وبحسب عائلة "عمر"<sup>18</sup> فلقد تمثّلت تلك المصاعب عندما كانوا يحاولون بيع أي عقار مسجّل باسم المختفي "عمر"، طلباً لسداد مصاريفهم الدراسية وحياتهم اليومية، وعند كلّ عملية بيع كان يتمّ سؤالهم عن تلك الأوراق، وعند تصريحهم باختفائها مع صاحبها، كان يطلب منهم ورقة تثبت وفاة المختفي وأوراق أخرى تتبع عملية الوفاة (مثل أوراق حصر الإرث وغيرها).



صورة المختفي عمر الدوش، المصدر عائلته

<sup>18</sup> تمّ إجراء هذه المقابلة في تاريخ 7 تموز/يوليو 2017 عن طريق مراسل منظمة العدالة من أجل الحياة.



أما في حالة المختفي "فادي عبد الفتاح موسى/فلسطيني-أردني" الذي أُختطف خلال سفره على طريق حمص الدولي من قبل جهة غير معروفة في تاريخ 15 شباط/فبراير 2013، فقد واجهت عائلته بعد اختفائه مشكلة قانونية، حيث أنّ فادي كان يحمل أوراق وشهادات ميلاد أبنائه عندما تمّ اختطافه، وبحسب شهادة أحد أقرباء "فادي"<sup>19</sup> أنه وبعد اختطافه أصبح الأولاد بدون أية أوراق ثبوتية بسبب أنّ تسجيلهم كان على جواز سفر والدهم. فحاولت الزوجة مراراً وتكراراً استخراج أوراق ثبوتية لأطفالها من الأردن، وواجهتها صعوبة سفر هؤلاء الأطفال بسبب غياب أوراقهم الثبوتية ولكنها تمكّنت أخيراً من اصطحابهم معها إلى الأردن حيث استطاعت هناك استخراج الأوراق الثبوتية الناقصة وجوازات سفرهم وفق وثيقة سفر اضطرارية، وعادت بهم إلى سوريا لاحقاً.

## 5. التعليم:

في بعض حالات الاختفاء القسري يعاني أولاد الضحايا أو أشقائهم الطلبة بعض المصاعب التي تؤثر على حياتهم الدراسية ممّا قد يضطرهم إلى ترك دراستهم والعمل بسبب غياب المعيل الأساسي في بعض الأحيان، أو عدم استطاعة ذوي الأولاد تسجيلهم في المدارس بسبب المصاعب المادية المترتبة على اختفاء الضحية أو بسبب تنقلهم ونزوحهم في أحيانٍ أخرى.

ففي حالة المختفي "ضرار محمد حمدو" الذي أعتقل في ريف اللاذقية على يد جهاز الأمن العسكري في تاريخ 3 آذار/مارس 2012، تحدّثت زوجته في معرض شهادتها<sup>20</sup> التي أدلت بها إلى سوريّون من أجل الحقيقة والعدالة واصفةً معاناتها هي وعائلتها على إثر اختفاء زوجها فقالت:

"ترك اعتقال زوجي أمام عيني وأعين أطفاله، حرقاً وألماً في نفسي لا تفارقني منذ اعتقاله، حيث عانيت من نقص عاطفي وشعور بالوحدة والغربة، وكنت دائماً أحاول كبت أحزاني وهمومي أمام أطفالي وأحاول تعويض النقص الذي سببه غياب والدهم، فعانيت من صعوبة في تربيتهم وتأمين احتياجاتهم، ولم أستطع تسجيلهم في المدرسة إلا من حوالي عام فقط (العام 2016) بسبب تنقلنا وعدم استقرارنا، حتى استقرينا أخيراً في مخيم للاجئين على الحدود السورية التركية في منطقة خربة الجوز بريف إدلب، فقامت بإرسال أطفالي إلى المدرسة لتلقي التعليم بعد انقطاع دام أكثر من ثلاثة أعوام، ولكننا ورغم ذلك عانينا الكثير في المخيم، حيث أصاب ابنتي الصغيرة مرض في الدم ولم أستطع معالجتها بسبب نقص المشافي والخدمات الطبية هناك. ونتيجة لوضعنا المادي السيئ اضطررنا لبيع كلّ ما نملك لكي نسدّ حاجتنا الأساسية، ولم يتبقّ لنا سوى الصور والذكريات وطفلتين يتيمتين."

<sup>19</sup> تمّ إجراء المقابلة في تاريخ 20 تموز من العام 2017 عن طريق الإنترنت مع أحد أقرباء المختفي "فادي عبد الفتاح موسى".

<sup>20</sup> تمّ إجراء هذه المقابلة في تاريخ 18 تموز/يوليو 2017 في منزلها زوجة المختفي "ضرار محمد أحمد".



صورة المختفي ضرار محمد حمدو، المصدر عائلته

في شهادة<sup>21</sup> أخرى تعود لزوجة المختفي "صفوان أحمد القطيني" والتي أدلت بها لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، قالت إنَّها عانت مع ابنها الكثير من الضغوط المادية بسبب غياب معيهم الوحيد "صفوان"، وانقطاع أيِّ مورد ماديٍّ للعائلة، فأضطرتَّ الزوجة بعد نزوحها لتركياً إلى العمل وتعرّضت لاستغلال كبير، ولم تستطع حتّى تأمين الثياب اللائقة لابنها، حيث اضطرتَّ إلى إلباسه ثياب أقربائه من الفتيات بسبب الفقر، كما لم تتمكن من إدخاله المدرسة حتّى الآن.

<sup>21</sup> تمَّ إجراء هذه المقابلة في تاريخ 19 تموز/يوليو 2017 عبر الإنترنت مع زوجة المختفي "صفوان أحمد القطيني".



## الإطار القانوني

### 1. تعريف:

يُرد تعريف الاختفاء القسري في المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على النحو التالي:

"يقصد بـ "الاختفاء القسري" الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل آخر من أشكال الحرمان من الحرية، يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه هذا الشخص من حماية القانون."

والمادة 7 (2) (ط) من نظام روما الأساسي تحاكي حرفياً تعريف الاتفاقية المتعلقة بالاختفاء القسري.

### 2. الإطار القانوني:

#### ● القانون الإنساني الدولي (IHL)

القانون الإنساني الدولي هو جملة من القواعد التي تنطبق في حالات النزاع المسلح. ولا تشير الصكوك الدولية الرئيسية، المتمثلة باتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية التي تنظم القانون الإنساني، صراحة إلى مصطلح الاختفاء القسري. وهي غير أنّ هذا السلوك محظور في النزاع المسلح غير الدولي بموجب القانون الإنساني الدولي العرفي<sup>22</sup> وذلك لأنه ينتهك أو يهدد بانتهاك عدد من قواعد القانون الإنساني الدولي العرفي. هذه القواعد تتمثل بحظر الحرمان التعسفي من الحرية<sup>23</sup>، وحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية<sup>24</sup>، وحظر القتل<sup>25</sup>.

<sup>22</sup> القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 98.

<sup>23</sup> المرجع نفسه، القاعدة 99.

<sup>24</sup> المرجع نفسه، القاعدة 90.

<sup>25</sup> المرجع نفسه، القاعدة 89.



وهنا لابد من التأكيد أن حظر الاختفاء القسري ملزم لجميع الأطراف في النزاع المسلح بما في ذلك القوات المسلحة التابعة للدولة والجماعات المسلحة من غير الدول . بالإضافة إلى ذلك، يجب على جميع أطراف النزاع اتخاذ خطوات معينة لمنع الاختفاء القسري، بما في ذلك الالتزام بتسجيل جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم<sup>26</sup> واتخاذ جميع التدابير الممكنة لحصر الأشخاص الذين يتم التبليغ عن اختفائهم نتيجة للنزاع المسلح وتزويد أسرهم بمعلومات عن مصيرهم<sup>27</sup>

### ● القانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL)

القانون الدولي لحقوق الإنسان هو مجموعة القوانين التي تطبق في أوقات السلم. ويستمر تطبيقها أثناء النزاعات المسلحة مع إمكانية تعطيل جزء منها في حالات معينة. وتنص الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في مادتها الأولى:

"لا يجوز تعريض أي شخص للاختفاء القسري". بالإضافة إلى ذلك على كل دولة طرف أن: "تتخذ التدابير الملائمة للتحقيق في التصرفات المحددة في المادة 2 التي يقوم بها أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون دون إذن أو دعم أو موافقة من الدولة، ولتقديم المسؤولين إلى المحاكمة"<sup>28</sup>. على كل دولة طرف أيضاً الالتزام بتجريم فعل الاختفاء القسري<sup>29</sup> وجعله جريمة معاقبا عليها بعقوبات ملائمة<sup>30</sup>. كما على الدول الأطراف في المعاهدة الالتزام بمحاكمة المرتكبين المفترضين لجريمة الاختفاء القسري أو تسليمهم إلى السلطات المختصة<sup>31</sup>. وتفرض الاتفاقية أيضاً التزاما على الدول الأطراف بممارسة الولاية القضائية العالمية على جريمة الاختفاء القسري<sup>32</sup>.

سوريا ليست طرفا في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ومع ذلك فإن حظر الاختفاء القسري ينطبق أيضا في الإقليم الخاضع لولايتها القضائية. لأنه يمكن القول أن هذا الحظر يشكل قاعدة من قواعد

<sup>26</sup> ( المرجع نفسه ، القاعدة123.

<sup>27</sup> ( المرجع نفسه ، القاعدة117 .

<sup>28</sup> الاتفاقية المتعلقة بالاختفاء القسري ، المادة3

<sup>29</sup> المرجع نفسه المادة 4

<sup>30</sup> المرجع نفسه المادة 7

<sup>31</sup> المرجع نفسه المادة 11

<sup>32</sup> المرجع نفسه (2)9





القانون الدولي العرفي<sup>33</sup>. وقد عبرت عن ذلك محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان IACTHR في قرارها التاريخي في قضية فيلاسكيز رودريغيز، بقولها أن جريمة الاختفاء القسري تشكل "انتهاكا متعدد الأشكال ومستمرًا" للعديد من حقوق الإنسان. و يستتبع ذلك أن جرائم الاختفاء القسري الحاصلة على الأراضي السورية تدخل في نطاق مسؤولية سورية وذلك لأنها تشكل انتهاكاً لعدد من الالتزامات التعاقدية التي تلتزم بها سورية. (بالنسبة لمسؤولية الجهات الفاعلة من غير الدول، انظر في الأسفل)

وقد اعتبرت المحاكم والهيئات القضائية الدولية أن أفعال الاختفاء القسري تشكل انتهاكا للحقوق التالية:

- حق الفرد في الحرية<sup>34</sup> وفي الأمان على شخصه (المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ICCPR) ؛
- حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ICCPR) ويشكل الاختفاء القسري انتهاكاً للحق المذكور آنفاً حتى في حال غياب الدليل على أن الشخص المختفي عومل معاملة سيئة. وذلك في ضوء افتراض إن ضحية الاختفاء القسري يتعرض للمعاملة اللاإنسانية أو المهينة<sup>35</sup>. أو في ضوء حقيقة أن العزلة الطويلة والحرمان من الاتصال هما في حد ذاتهما معاملة قاسية ولاإنسانية<sup>36</sup>. بالإضافة إلى ذلك، يسبب الاختفاء القسري توتراً عقلياً شديداً بحيث ينتهك حق أفراد الأسرة في عدم التعرض للتعذيب أو أي ضرب من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية<sup>37</sup> أو اللاإنسانية أو المهينة.
- الحق في الحياة (المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ICCPR) يُشكل الاختفاء القسري انتهاكاً للحق في الحياة في ضوء افتراض وفاة ضحايا الاختفاء القسري<sup>38</sup>. ولا يكون افتراض الوفاة تلقائياً، ولا يتم التوصل إلى هذا الاستنتاج إلا عند النظر في ملابسات القضية، حيث يؤخذ بعين الاعتبار الوقت المنقضي منذ مشاهدته الشخص المُختفي اختفاءً قسرياً حياً أو سماع أي شيء عنه.
- الحق في الانتصاف الفعال (المادة 2(3) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ICCPR)

<sup>33</sup>لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، التعليق العام رقم 29 ، الفقرة 13.

<sup>34</sup> ' 5 ' ايكوار ، كورت ضد تركيا ؛ [اياكتر]، [فيلاسكيز] [رودريغيز] [ف] هندوراس.

<sup>35</sup> الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، موخिका ضد الجمهورية الدومينيكية.

<sup>36</sup> المشترك ، فيلاسكيز رودريغيز ضد هندوراس ؛ الأمم المتحدة في حقوق الإنسان ، عوابديه ضد الجزائر.

<sup>37</sup> إيثار ، فارناتا ضد تركيا ؛ الاتحاد الأوروبي للبحث والبحث ، اسلاكونفا وآخرون ضد روسيا.

<sup>38</sup> المشترك ، باماكا فيلاسكيز ضد غواتيمالا ؛ آيتاي اسلاكونفا وآخرون ضد روسيا.



ويُعتبر انتهاكاً للحق في الانتصاف العادل، عدم قيام الدولة بالتحقيق الكافي في حالات الاختفاء القسري.<sup>39</sup>

#### ● قابلية تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان على الجهات الفاعلة من غير الدول:

عندما تنسب أعمال الاختفاء القسري إلى جهات فاعلة من غير الدول، فإنّ الدولة ملزمة بالتحقيق بفعالية في هذه الانتهاكات، كما على الدولة أن توفر لمن يدعون أنهم ضحايا إمكانية الوصول إلى العدالة على قدم المساواة وبصورة فعالة، وأن توفر للضحايا سبل انتصاف فعالة<sup>40</sup>. غير أنه في الظروف التي تمارس فيها الجماعة المسلحة سيطرتها الثابتة على إقليم معين، تكون الدولة عادة غير قادرة على فرض إرادتها. ويؤيد عدد من المحللين الفكرة القائلة بأن التزامات حقوق الإنسان تلزم أيضاً الجهات الفاعلة من غير الدول مثل الجماعات المسلحة، ولا سيما عندما تمارس هذه الجماعات سيطرة كبيرة على الإقليم والسكان ولها هيكل سياسي<sup>41</sup> واضح. ويترتب على ذلك أن حظر الاختفاء القسري ينطبق أيضاً، بموجب القانون الدولي، على الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي تستوفي الشروط المذكورة أعلاه.

#### ● القانون الجنائي الدولي:

عملاً بالمادة 7 (1) 'ط' من نظام روما الأساسي، المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، يشكّل "الاختفاء القسري للأشخاص" "جريمة ضد الإنسانية متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم".

الاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية وبالتالي يعتبر جريمة بموجب القانون الدولي العرفي. وبموجب القانون الدولي، يسمح لكل دولة بممارسة الولاية القضائية العالمية فيما يتعلق بالمسؤولين عن الاختفاء القسري.

<sup>39</sup> الأمم المتحدة في حقوق الإنسان ، عوابديه ضد الجزائر.

<sup>40</sup> المبادئ الاساسيه والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي ، المبدأ الثاني.

<sup>41</sup> انظر ا. كلهم ، p. الستون ، d. موراي. ويسرد موراي الشرطين التاليين: "يجب ان تكون الجماعة المسلحة موجودة بصورة مستقلة ويجب ان تكون منظمه تنظيماً كافياً بحيث يمكنها ان تفرض ارادتها على أعضائها".



## ● قرارات مجلس الأمن الدولي:

أدان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالقرار 2014/2139 " بشدة الاحتجاز التعسفي للمدنيين في سوريا، وكذلك عمليات الاختطاف والاختفاء القسري، وتطالب (طالبت) بالوقف الفوري لهذه الممارسات والإفراج عن جميع المعتقلين تعسفا [...]".

## ملحق: لقاء مع سليمان العيسى المدير التنفيذي لمنظمة حماية حقوق الإنسان:

أجرت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة لقاءً<sup>42</sup> مع سليمان العيسى المدير التنفيذي لمنظمة حماية حقوق الإنسان (Human Rights Guardians) العاملة في مجال الاختفاء القسري، والذي أفاد بأن سبب تأسيس المنظمة هو كون ملف الاختفاء القسري في سوريا لم يلقَ الاهتمام الكافي من المجتمع الدولي ولا حتى من جميع أطراف النزاع السوري في المفاوضات.

ويضيف سليمان بأن منهجية المنظمة في التوثيق غير قائمة على الإحصاء بل هي قائمة على بناء القضايا من خلال الشهادات والقصص، وتقوم المنظمة لاحقاً بمشاركة هذه القضايا مع الأمم المتحدة فيقومون بمراسلة المقرر الخاص بحالات الاختفاء القسري والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي من الأمم المتحدة، فيقوم هؤلاء بالتواصل مع الطرف المتهم بتغييب المختفي ليتم تقرير مصير المختفي.

وبلغة الأرقام يقول سليمان إنه ومنذ بدء تأسيس المنظمة تمّ توثيق 650 حالة اختفاء قسري في سوريا وتمّ رفع 150 استمارة منها إلى الفريق المعني بحالات الاختفاء القسري، حيث قامت الحكومة السورية "بالرد الإيجابي" على 3 حالات من أصل الـ 150 حالة فقط، تفيد بأن هؤلاء الضحايا الثلاث هم محتجزون لديها، وقد تمّت إحالتهم إلى "المحكمة المختصة". ومن جهة أخرى قال سليمان بوجود بعض "الردود السلبية" الأخرى والتي تفيد بعدم علم الحكومة السورية باحتجاز عدد آخر من الأشخاص.

وفيما يخصّ الأنماط المرافقة لعمليات الاختفاء القسري يقول سليمان:

"لاحظنا عدّة أنماط متكررة خلال توثيقنا لحالات الاختفاء القسري، منها أنّ عدد الحالات الأكبر للاختفاء القسري كانت تتمّ على يد جهاز الأمن العسكري/ شعبة المخابرات العسكرية، وكانت المخابرات الجوية تأتي في المرتبة الثانية. ولاحظنا أيضاً أنّ نسبة 36% من الأهالي فضلوا عدم السؤال عن أولادهم بسبب خوفهم من الاعتقال، مما دفع الكثير منهم إلى اللجوء إلى السماسرة والوسطاء للبحث عنهم الأمر الذي غالباً ما تتخلّله حالات نصب واحتيال وابتزاز مالي، ولاحظنا لجوء أغلب أهالي المختفين قسراً إلى هؤلاء السماسرة ودفع المبالغ الهائلة لمعرفة مصير أبنائهم."

<sup>42</sup> تمّ إجراء المقابلة في 5 تمّوز/يوليو 2017 عن طريق الإنترنت.



وفيما يتعلّق بالتحديات المحيطة بما يخصّ ملفّ الاختفاء القسري، يقول سليمان إنّ الإهمال من جانب المنظمات المحلية هو أحد أهمّ التحديات، إضافةً إلى قلّة التنسيق بين المنظمات السورية فيما يتعلّق بموضوع المناصرة والتوثيق ودعم أسر المختفين قسرياً، ويختم سليمان بقوله إنّ عدم إيمان الأهالي وذوي الضحايا بأهمية وفعالية التوثيق تشكّل عقبة أمام توثيق المزيد من الحالات، فعند عدم إرسال جميع حالات الاختفاء (على سبيل المثال) إلى الفريق المعني بالاختفاء القسري، سوف تشير الإحصائيات التي تنشر من قبل الفريق إلى فجوة كبيرة ما بين العدد الحقيقي والقضايا التي تمّ استلامها من قبل الفريق.